

الفصل الثاني

سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الخارجية (السلطان عبد الحميد والأطماع البريطانية)

١ - احتلال بريطانيا لقبرص:

كانت السياسة البريطانية تسير سيراً منتظماً في سبيل تأمين الطريق إلى الهند، التي كانت بريطانيا قد احتلتها. وكانت أهم نقطة استراتيجية في هذا الطريق، هي جزيرة قبرص، التي وصفها «دزرائيلي» رئيس وزراء بريطانيا بأنها «مفتاح آسيا الشرقية»، وكانت بريطانيا تريد أن تحتل جزيرة قبرص بأي ثمن. لذلك وجدت بريطانيا أن أنسب الأوقات لتلك الرغبة هي قبيل توقيع معاهدة برلين عام ١٨٧٨م، يعني في أخرج وأقصى ظرف دولي تمرّ به الدولة العثمانية في عهدها الأخير، بل في تاريخ سياستها الخارجية كلّها حتى تلك الفترة.

وقد اختارت بريطانيا توقيتها بإحكام؛ إذ كانت الدولة العثمانية في أشد الحاجة إلى دولة كبرى تؤيّدّها في مؤتمر برلين. وكانت بريطانيا هي أنسب ما تحتاجه الدولة، ولم يكن تأييد الإنكليز بلا مقابل، فقد كانت بريطانيا تريد قبرص، وإلا فإنها لن تقف في صف الدولة، بل وستدفع بالدولة إلى موقف أسوأ، وكانت تهدّد بذلك صراحة.

وقد قال «السبوري» وزير خارجية بريطانيا في برقيته إلى سفيره في استانبول «لا يارد»: «اضغط بكل ما أوتيت من قوة، واعمل على أن يقبل العثمانيون طلبنا الوارد في هذه البرقية، ففيه المحافظة على آسيا العثمانية التي يجمع السلطان الجندَ لحمايتها. وإذا كان السلطان يريد الحفاظ على حسن نيّة إنكلترا تجاه بلاده؛ فلا بدّ أن يكون مضطراً - فوراً - لقبول اقتراحنا، وبهذا اجعله يفعل. ولو فاتت منّا هذه الفرصة، فلن تسنح لنا في أي وقت من الأوقات. إننا على وشك عقد اتفاق مفيدٍ جداً للدولة العثمانية التي تحرص كل الحرص على إبعاد الجيش الروسي عن عاصمتها استانبول، وعدم إقامة إمارة بلغاريا المستقلة، التي تشكّلت حدودها في شمال جبال البلقان. وإذا لم يقبل السلطان باقتراحنا؛ فستكون النتيجة سقوط استانبول في يد روسيا، وانهيار الدولة العثمانية تماماً. ولن ينقذها من هذه الكارثة التي تتمناها لها روسيا وكل الدول الأخرى، إلّا صداقة إنكلترا».



وبمجرد تسلّم «لا يارد» هذه البرقية، مثل أمام السلطان عبد الحميد، وأبلغه: «أنّ موقف بلاده في برلين عند عقد المعاهدة يتمثّل في عدم اعترافها بمعاهدة «أياسطفانوس» وكأنّها لم تكن، وفي مقابل ذلك يريد

البريطانيون قبرص). وقدّم للسلطان نصّ معاهدة بهذا الشأن. ورفض السلطان هذا، لكنّ إصرار البريطانيين على موقفهم جعل السلطان يصرّح بأنه سيصدّق على معاهدة بهذا الشأن بشرط عدم الإخلال بحقوق السيادة العثمانية على الجزيرة، وأنّه لا بدّ من حصول الدولة على سندٍ مكتوب من «لايارد» باسم دولة بريطانيا في صدد موقف بلاده من تأييد مطالب الدولة في معاهدة برلين، وذلك قبل التّصديق. وقد فعل سفير بريطانيا هذا. وتحت الضغط البريطاني الواضح والصريح، عقدت الدولة العثمانية وبريطانيا معاهدة في ٤ يونيو عام ١٨٧٨ م. وبالتالي، أصبح الموقف في قبرص كالآتي: جزيرة قبرص تابعة من الناحية الشرعية للدولة العثمانية، ومن الناحية الفعلية أعطيت الجزيرة لبريطانيا استتجاراً^(١).

إنّ أهمّ بنود هذه المعاهدة كانت المادة الأولى التي تقول:

«إذا استولت روسيا على - إحدى المناطق العثمانية التالية-: باطوم أو أردهان أو قارص، وأرادت بعد ذلك أن تستولي على بعض الأراضي العثمانية الكائنة في آسيا؛ فإنّ إنكلترا تتعهد بأنّ تتحدّد مع الدولة العثمانية لحماية تلك الأراضي بقوة السلاح»^(٢).

(١) سليمان قوجه باشا، تركيا وإنكلترا، استانبول ١٩٨٥ ص ٩٢ وأوزنطه، المرجع السابق ١٦٤

(٢) حمد فريد، المرجع السابق ص ٦٧٢.

ولقد كانت بريطانيا تخشى خطرًا روسيًا قادمًا عن طريق الأناضول الشرقي عبر القوقاز، يهدد طريقها إلى الهند، بأن تنزل روسيا إلى الإسكندرونة ومياه الخليج العربي عبر هذا الطريق بحيث تقطع على إنكلترا طريق الهند. وكان هذا هو السبب في تحرك بريطانيا لضمان أراضي الأناضول الشرقي^(١).

٢- احتلال بريطانيا لمصر:

كان احتلال فرنسا لمصر عام ١٧٩٨، بقيادة نابليون بونابرت شدةً لانتباه إنكلترا لأول مرة إلى الشرق الأوسط. ولقد لعب الأدب الإنكليزي دورًا هامًا في إثارة السياسيين البريطانيين ودفعهم إلى استعمار مصر. ففي رواية «كنج لاك» Eothen التي ألفها عام ١٨٣٤، عالج فيها مسألة استعمار الإنكليز لسواحل النيل. وفي رواية «بنيامين دزرائيلي» التي عنوانها باسم «Tancred» وكتبها عام ١٨٤٧ م حديث عن استيلاء بريطانيا على قبرص، وعلى مصر.

وكان اهتمام إنكلترا بمصر ينبع من أهميتها كنقطة استراتيجية على طريق الهند. وكان هذا الطريق وتأمينه هو السياسة الإنكليزية الأساسية، لذلك فقد عارضت الوجود الفرنسي في مصر، واشتركت مع العثمانيين في طردهم منها. وعارضت بريطانيا سياسة محمد علي باشا في إقامة دولة

(١) سليمان قوجه باشا، المرجع السابق ص ٩٤.

مستقلّة في مصر. وقاومت مشروع قناة السويس الفرنسي، لكنها عادت إلى تأييد المشروع بتقديم قروض إلى مصر، إلى درجة الأنين تحت وطأة الدّين. وأصبحت مصر بذلك تابعةً لضغوطٍ بريطانية وفرنسية المالية.

وفي عام ١٨٧٥م، باع الخديوي إسماعيل باشا إلى إنكلترا أسهمه في شركة قناة السويس، بمبلغ ١٠٠ مليون. ولكنّ مصر لم تستطع أن تدفع ديونها عندما حان وقت دفعها عام ١٨٧٦م، لكنّها أجلت دفع ديونها الواجب سدادها عام ١٨٧٧، ثلاثة أشهر. وأعلنت ذلك فتشكّل نوعٌ من أنواع «صندوق الإفلاس» لتحصيل الدول الدائنة ما لها من دخلٍ مصر لدفع فوائد الديون. واقترحت الدول المعنية إصلاح مالية مصر لتصفية ديونها تمامًا، ورضي الخديوي إسماعيل بكلّ هذا. وجاء «نوبار» وهو أرمني رئيسًا لوزراء مصر، ودخل فيها «بليني» وهو فرنسي وزيرًا للأشغال، و «ويستون» وهو إنكليزي وزيرًا للمالية. وخفضوا القوات المسلحة المصرية، وأدى هذا إلى فصل ٢٥٠٠ ضابط مصري. وقامت من أجل هذا مظاهرات، وقذف المتظاهرون عربة «نوبار باشا» بالحجارة؛ فاستقال وحلّ محلّه «شريف باشا» فكان حكومة وطنية لم يوافق الإنكليز والفرنسيون عليها، فاضطرّ السلطان عبد الحميد لعزل إسماعيل باشا، وجاء ابنة توفيق بديلًا عنه، لكنّه لم يفعل شيئًا إذ أصبح أسيرًا للسياسيين الإنكليز^(١).

(١) قارال، المرجع السابق ص ٨٧ - ١٠١ وقوجه باش ١٠٠ - ١٠٢ .

التفّ الضباط المصريّون المفصولون حول الضابط الوطني أحمد عرابي، ورفع عرابي باشا شعار: مصر للمصريّين. وأدّى تنفيذ هذا الشعار إلى عزل الموظّفين الأوربيّين، وإخراج الضباط غير المصريين من الجيش وعزلهم (مايو ١٨٨٢ م).

وتدخّلت إنكلترا وفرنسا في الموقف، وأرسلتا أساطيلهما إلى الإسكندرية. وبدأ عرابي باشا بتحصين طوابي الإسكندرية؛ خشية حدوث اعتداءٍ أجنبي. وفي مذكرةٍ قدّمتها الدولتان في ٢٥ مايو (١٨٨٢ م)، طلبتا إقالة حكومة البارودي وعزل عرابي باشا. واستقالت الحكومة بالفعل، مما أدّى إلى هياج شعبي كبير في ٢٦ مايو، وأرادت إنكلترا من الباب العالي - أي الحكومة العثمانية - إعلان عرابي متمرداً، وإرسال قوات عسكرية عثمانية إلى مصر؛ فأخطرها الباب العالي «بأنّ هذه مسألة ينبغي حلّها بالمباحثات».

وكعادة بريطانيا، فقد اختارت لعمليّاتها في مصر وقتاً حسّاساً، ففرنسا قد استقرّت في تونس، وإيطاليا تجري محاولاتها للاستيلاء على ليبيا، وأهمّ من ذلك الفكرة السائدة بعدم إمكان إيقاف اعتداء روسيا على المضائق، اجتمعت كلّ هذه العوامل أمام بريطانيا لتوقيت احتلالها لمصر في ذلك الوقت.

أرسل الباب العالي «درويش باشا» إلى مصر، وكان الأسطول الإنكليزي راسياً على مشارف الإسكندرية. وشاعت بين المصريين إشاعات تقول: إنَّ الأوربيين يعدّون العدة ضدَّ مصر، وإنَّ السلاح يقدُّ إلى القنصلية البريطانية (كان الموظفون الإنكليز يتجولون في كلِّ مكان لتحريض المصريين -سراً- على الثورة). وعقب حادثة بسيطة من حوادث الشرطة العادية بين أوروبي ومكّاري مصري، قام الأوروبيون في الإسكندرية بتضخيم المسألة، ودخلوا منازلهم؛ ليطلقوا النيران منها على المصريين.

وعندما أُبلغ «عراي باشا» بالواقعة؛ أرسل الجنود إلى هناك، وأمر بمنع قيام حوادث.

وطلب الباب العالي عقد اجتماع ممثلين عن الدول لدراسة الحادث واتخاذ التدابير اللازمة، فرفضت إنكلترا وفرنسا هذا الاقتراح. واتَّجه الخديوي توفيق مع درويش باشا المندوب العثماني إلى الإسكندرية لدعوة الشعب إلى السكينة، إلّا أنَّ القنصل الإنكليزي أخذ في مضايقتها.

كان الأسطول البريطاني يقترب في هذه الأثناء رويداً رويداً نحو الساحل المصري في الإسكندرية. وأخذ المصريون يحصّنون قلاعهم. وقامت حكومة مصرية جديدة كان عراي وزيراً للحربية فيها،

وكان هذا كافياً لكي يترك قنصلاً إنكلترا وفرنسا مصر. وأجاب عرابي جواباً إيجابياً على طلب الإنكليز بإيقاف التّحصينات. ورغم هذا فقد قال الإنكليز: إنهم ما زالوا غير مطمئنين، وكان ذلك لأنّ نياتهم كانت قد اتجهت إلى استعمار مصر. وأخيراً، أخذوا في ١١ يوليو ١٨٨٢ م، يقصفون الإسكندرية بالمدافع. وقاموا بإنزال بريّ إلى المدينة، ثم هزموا الجيش المصري - نتيجة للخديعة - في التلّ الكبير. ونفوا عرابي إلى جزيرة سيلان. وبالتالي خضعت مصر للاحتلال البريطاني.

أحدث الاحتلال البريطاني لمصر تغييراً جذرياً في العلاقات العثمانية - الإنكليزية. فقد أخذت إنكلترا بعد ذلك تترك تماماً سياستها الشرقية التي تقوم على مبدأ وحدة الأراضي العثمانية.

وأخذت إنكلترا - بعد احتلالها مصر - في تحويل أنظارها إلى شبه الجزيرة العربية. ولم تكن إنكلترا تستطيع العمل على استقرار سياستها في هذه المنطقة دون استخدام حركات تضرّ بمصالح الدولة العثمانية. لذا أخذت في إبراز القومية العربية من ناحية، وفي طرق سبل السلام تجاه الدول التي تريد تقسيم الدولة العثمانية.

٣- تأثيرُ احتلال بريطانيا لمصر في الصّراع بين السلطان عبد الحميد وبين الإنكليز:

أحدث الاحتلالُ البريطاني لمصر أثراً سيئاً في نفس السلطان عبد الحميد؛ فقد جعله يحسّ بحزن دائم. عبّر السلطان عن هذا في حديثٍ إلى المستشرق «أرمينيوس فامبري»: «..لقد حطمت حادثة احتلال بريطانيا لمصر كبريائي في كلّ أنحاء العالم الإسلامي، وجرححت أحاسيسي أمام شعبي. ولا أستطيع أن أقبلَ المهانة، ولن أقبلها. ولقد كانت شروطُ الإنكليز خطيرة في مستقبل بلادي. كما أنها تمسّ كياني إلى آخر مدى بوصفي خليفةً للمسلمين وسلطاناً للعثمانيين. ولم أكن في يوم من الأيام بقابل لهذه الشروط.. إني أعرف أنّ المصالح الاستعمارية البريطانية تقتضي المرورَ الحرّ من قناة السويس.. ولن أسمح بترك جزءٍ من أراضي الدولة لاحتلال دولةٍ أجنبية، ولو بشكل..»^(١).

واستمرّت إنكلترا في احتلال مصر رغم طلبِ الباب العالي منها مرّات عديدة بمذكرات قانونية دولية إخلاء مصر من القوات الإنكليزية.

(١) ميم كمال أوكه، عبد الحميد الثاني والصهاينة والمسألة الفلسطينية ص ٣٨، استانبول

ولم يرغب السلطان عبد الحميد في ترك الإنكليز ينعمون بالراحة في مصر «لقد أنفق أموالاً كثيرة لعمل دعاية مضادة في مصر وفي السودان؛ لمنع النشاط الإنكليزي هناك. وقوى حاميات الحدود في شبه جزيرة سيناء والخليج العربي. ولم يترك شيئاً يستطيع استخدامه ضد بريطانيا العظمى إلا واستخدمه..»^(١).

«وتمسك بشكل أقوى بسياسة الخلافة ضد الإنكليز خاصة، واستخدمها كعنصر إزعاج لبريطانيا في الشرق» (أي ممتلكاتها في شبه القارة الهندية).

٤- أطماع بريطانيا في العقبة: (استرداد العقبة وبقاء طابا مصرية):

تسبب خط سكة حديد الحجاز في ظهور «مشكلة العقبة». والعقبة بلدة وميناء هام في أوج خليج العقبة الشمالي في البحر الأحمر. وقد سمح الباب العالي بأن يكون لمصر جنود بصفة مؤقتة في العقبة، تسهلاً لسفر الحجاج لأداء فريضة الحج، مع أن العقبة لا تدخل في حدود مصر.

وبإنشاء سكة حديد الحجاز لم تعد هناك حاجة لوجوا جنود مصريين في العقبة، وتم إخطار مصر بذلك من قبل الباب العالي، كما طلب منها سحب جنودها، فاعتزضت بريطانيا- الدولة التي تحتل مصر - على ذلك،

(١) قوجه باش، المرجع السابق ص ١٠٧.

وأرسلت البارجة «ديانا» إلى العقبة؛ لتخويف الدولة العثمانية. واعترض السلطان فوراً على هذه المحاولة الإنكليزية، وأبلغ إنكلترا بأن مسألة العقبة مسألة بين الدولة العثمانية ومصر، وليس لبريطانيا حق التدخل فيها. وأرسل السلطان قوةً عثمانية مكوّنة من طابورين بقيادة رشدي بك - الباشا فيما بعد، ومؤلف كتاب «مسألة العقبة»؛ لاحتلال العقبة وطابة معاً، ففعل.

وطابا قصبةً صغيرةً على بعد أربعة أميال في الشمال الغربي من العقبة. وقد أمر السلطان عبد الحميد قوةً رشدي بك باحتلال المكانين كموضوع مُساومة من أجل إقرار عثمانية العقبة. فوجّهت إنكلترا إنذاراً إلى الباب العالي طلبت فيه انسحاب القوات العثمانية من الأراضي التي تحتلّها في شبه جزيرة سيناء في مدّة عشرة أيام.

وأخيراً، تمّ الاتفاق بين الطرفين باتفاقية تشترط إبقاء العقبة عثمانية، وبالتالي تأكيد مصرية طابا بانسحاب القوة العثمانية منها.

بذلك نجح السلطان عبد الحميد في قضية الصراع العثماني البريطاني في العقبة. وبالطبع كان العنصر الرئيسي في النجاح هو أحقية الدولة العثمانية في العقبة منذ البداية.

ساعدت المظاهرات التي قام بها مسلمو الهند ضدّ الإنكليز في اهتمام هؤلاء - الإنكليز - بالإسراع إلى الوصول إلى اتفاق^(١).

٥ - الأطماع البريطانية في اليمن والخليج العربي، وموقف السلطان منها:

• في اليمن:

يمكن القول بأنّ السلطان عبد الحميد قد نجح أيضاً في صراعه ضدّ بريطانيا في اليمن . لقد أنشأ فرقة عسكرية في اليمن قوامها ثمانية آلاف جندي لإعادة اليمن إلى الحاكميّة العثمانية مرة أخرى . ووصل اهتمامه باليمن إلى إرساله مشاهير قادته ليقودوا هذه الفرقة، مثل «أحمد مختار باشا» و «أحمد فوزي باشا» و «حسين حلمي باشا» و «توفيق باشا»، والمشير «عثمان باشا»، و«إسماعيل حقي باشا».

وقد حاول الإنكليز عند ظهور مشكلة العقبة الضغط على الدولة العثمانية بإذكاء نيران تمرد في اليمن ضدّ الدولة العثمانية، ولكن السياسة التي اتّبعها السلطان عبد الحميد كفلت له النجاح في اليمن^(٢).

(١) أوزنطه، المرجع السابق ٢٠٥ - ٢٠٨ وقوجه باش ١١٤ - ١١٥ .

(٢) إحسان ثريا، ثروات اليمن ص ٦٦ و ١٣١ ، استانبول ١٩٨٠ . وقوجه باش ص ١١٥ .

في الخليج العربي:

يصف أحدُ الكتّاب الأتراك سياسة السُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ فِي منطقة الخليج العربي - وهو خليج البصرة في المصطلح التركي - بقوله:

«رغم أَنَّ السُّلْطَانِ عَبْدِ الْحَمِيدِ انتصرَ في الصراع العثماني الإنكليزي في اليمن والعقبة، إلّا أنه خسر صراعه ضدّ الإنكليز في منطقة الخليج العربي».

كان الإنكليز يعملون على السيطرة في منطقة الخليج العربي لأهميّتها الاستراتيجية في ضمان الطريق البريطاني إلى الهند. ثم جاءت فكرة خطّ سكة حديد بغداد، فأخافت الإنكليز على طريقهم إلى الهند، وبخاصة عندما يمتدّ الخط إلى الكويت أو البصرة؛ فأخذت إنكلترا في فرض نفوذها على الكويت حتى يحدث احتكاك بألمانيا. ولهذا عقدَ اللورد «كيرزون» الحاكم العام للهند اتفاقية في ٢٣ يناير ١٨٩٩ م مع الشيخ «مبارك الصباح» تقضي بعدم تأجير الشيخ أيّة مدينة أو قطعة أرض للدول الأجنبية دون علم إنكلترا، وألّا يقبل موظفين أجانب في الكويت. اعترض البابُ العالي على هذه الاتفاقية.

انتهى الأمرُ بتوقيع معاهدة يتمّ بموجبها «حفظ الوضع الراهن في الخليج». وكان الأمر الواقع أَنَّ الكويت قد دخلت تحتَ الحاكمية الإنكليزية. وعليه؛ فقد رفضَ الشيخ السماح بدخول الموظفين السياسيين: الألمان والعثمانيين، الكويت.

وقامت إنكلترا بعقد معاهدات مشابهة في تواريخ مختلفة مع بقية شيوخ المنطقة، مثل حضرموت والبحرين ومسقط. ولم يحل عام ١٩٠٠م إلا وكانت إنكلترا قد عقدت معاهدات مع كل إمارات منطقة الخليج. وبالتالي، انتهى النفوذ العثماني من المنطقة^(١).

٦- الدّعمُ البريطاني للأرمن ضدّ الدولة العثمانية:

لم تكن بريطانيا بمعزلٍ عن الحركات القومية العرقية في أوروبا العثمانية، ولم تكن أيضاً بمعزلٍ عن حركة الانفصال الأرمنية، التي كانت تهدفُ إلى اقتطاع جزءٍ من الدولة العثمانية لإقامة دولةٍ أرمنية عليها. كانت بريطانيا تقفُ بجانب الدولة ضدّ هذه الحركات القومية الانفصالية خشية التأثير الروسي على الدولة.

لكنّ بريطانيا غيّرت سياستها بعد ذلك أملاً في احتضان هذه الحركات القومية، لتتخذ منها سياجاً ضدّ انتشار النفوذ الروسي إلى المياه الدافئة من ناحية، ولتضمن سلامة الطريق إلى الهند من القوى الدوليّة المنافسة لبريطانيا من ناحية أخرى. ففي معاهدة برلين، توسطت بريطانيا في وضع بنودٍ لصالح إجراء إصلاحات في المناطق التي يعيش فيها الأرمن، وجعلت مراقبة هذا الأمر في يد الدول الأوروبية، وعلى رأسها بريطانيا نفسها، بدلاً من أن تترك لروسيا هذه المزية.

(١) قوجه باش، المرجع السابق، نفس الصفحة، و١٥٢ و١٥٨. وكذلك ١٣٩ و١٥٩.

ولمّا أبطأ السلطان عبد الحميد في تنفيذ ما يتعلّق بإجراء إصلاحات في المنطقة؛ هدّدت بريطانيا باتخاذ إجراء عسكري بحري ضدّ الدولة العثمانية.

وأصبحت إنكلترا مركز قيادة الحركة القومية الأرمنية عام ١٨٨٠ م، عندما نجح «جلادستون» في الانتخابات البريطانية، وأصبح رئيساً لوزراء بريطانيا.

كانت إنكلترا تؤيّد الحركة الانفصالية الأرمنية ضدّ السلطان عبد الحميد، وضدّ المصالح العثمانية؛ لأنها ترى أنها بهذا التأييد ستمنع نزول روسيا من القوقاز إلى المياه الدافئة، وبخاصة عند إقامة دولة ذات حكم ذاتي للأرمن في البلاد العثمانية، تكون هذه الدولة سلاحاً ضدّ المطامع الروسية في طريق الهند. ولم تكن روسيا تؤيّد إقامة مثل هذه الدولة للأرمن. وبالتالي، اضطرت روسيا لسحب تأييدها ومساعداتها للحركة القومية الأرمنية. وتركت هذا المجال لإنكلترا، وهذا ما كان الإنكليز يريدون التوصل إليه. وبالتالي، أصبحت إنكلترا هي المؤيّد للقضية الأرمنية.

وصل التحريض البريطاني للأرمن ضدّ الدولة العثمانية ذروته عام ١٨٩٠ م، عندما حرّض الإنكليز الأرمن على القيام بعصيان وتمرد دمويّ في شرق الأناضول ضدّ الأهالي المسلمين من أتراك وأكراد.

وكما بلغت عداوة السلطان عبد الحميد ذروتها للإنكليز عند احتلالهم مصر، فقد بلغت عداوة إنكلترا للسلطان عبد الحميد ذروتها عند قيام الأرمن بتمردهم الدموي هذا في منطقة شرق الأناضول، وقد بلغت هذه العداوة الحد الذي اقترحت فيه إنكلترا غزوًا عسكريًا أوروبيًا للدولة العثمانية من البحر الأحمر والدردنيل.

• واقترح رئيس الوزراء البريطاني اللورد «السبوري» على القيصر الروسي «نيقولا الثاني» تعاونًا عسكريًا كاملاً ضدّ استانبول مباشرة؛ لإسقاط السلطان عبد الحميد من على العرش.

وأدرك الإنكليز أنّ السلطان عبد الحميد، إذا ظلّ في العرش؛ فإنّ محاولة قيام دولة أرمنية تقتطع من أراضي الدولة العثمانية محكومٌ عليها بالفشل. وبخاصة عندما وقف السلطان بقوة تجاه تصرّفات الأرمن. وكان عنادُ السلطان سببًا في تراجع إنكلترا عن موقفها في تأييد الأرمن بعدما جرّبت كلّ السبل مع السلطان^(١).

٧- تحريضُ بريطانيا للعرب ضدّ الدولة العثمانية، وموقف السلطان عبد الحميد:

اتّخذت الدول الأوروبية مبدأ «الهدم من الدّاخل» لإنهاء وجود الدولة العثمانية. واستطاعت هذه الدول اقتطاع مناطق من البلقان.

(١) قوجه باش، المرجع السابق الصفحة ١٥٢ و ١٥٨. وكذلك ١٣٩ و ١٥٩.

ثمّ رأت الدول الأوروبية أن تتّجه بسياستها هذه إلى المواطنين المسلمين في الدولة، دولة الخلافة التي يرتبط المسلمون بخليفةٍ مقرّه عاصمة هذه الدولة، والإسلام يأمر بالتعاون بين المسلمين ولا يعترف بالقومية العنصرية.

وإن كان إضعاف الدولة العثمانية وإسقاطها هدفاً أوروبياً إلا أنه كان لأوروبا أطماعٌ في اقتناص أجزاء من الدولة. وكانت الوسيلة إيجاد العداء بين العناصر المسلمة في الدولة العثمانية من ناحية، واستنهاض الروح القومية بين المسلمين داخل هذه الدولة. ومن ضمن العناصر القومية هذه: العرب.

وكانت المدارس الأجنبية والبعثات التنصيرية هي الوسيلة لهذه الدول في إيقاظ الشعور القومي للعرب ضدّ الدولة العثمانية.

إنّ النشاط التنصيري الفرنسي في سوريا ولبنان والقدس، قديم. لكنّ النشاط التنصيري الإنكليزي لم يبدأ إلا في عام ١٨٤٣م، عندما أسّست كنيسة بروتستانتية في القدس. وتعتبر مدارس الإرساليات التنصيرية هي المنبع الأول للحركة الانفصالية القومية العربية في الدولة العثمانية. وبدأ نشاطها يتّسع عندما سيطر محمد علي باشا والي مصر العثماني على سوريا.

ويذكر «لامانس» محرّر مادة سوريا في «دائرة المعارف الإسلامية»: أنّ منظمات الإرساليات الأجنبية في الدولة العثمانية قد عملت بصراحةٍ على الانفصال الصريح عن الدولة العثمانية، وأنّ الإرساليات الأمريكية، وبخاصة إرسالية جمعية «عيسى»، عملت على إثارة القومية العربية، ولا سيما إثارة العرب النصاري ضدّ السلطة العثمانية. وبهذا الهدف أسّس القسيس «الجزويت» عام ١٨٧٥م جامعة سان جوزيف في بيروت^(١).

وبالتّساند الديني بين الأوروبيين وبين نصاري الشام، بدأ تيار القومية العربية الهادفة إلى الانفصال عن العثمانيين، ومنهم سرّت هذه القومية إلى العرب المسلمين. وكانت أوروبا تعمل بطرقها الخفيّة إلى إقناع العرب المسلمين بالثورة ضدّ العثمانيين. لذلك قاموا بإنشاء الجمعيات مثل جمعية «بيروت العربية» السريّة التي أسّست قبل اعتلاء السلطان عبد الحميد العرش بسنةٍ واحدة، وأسّسها الخريجون النصاري من الكلية البروتستانتية السورية في بيروت التي أصبحت الجامعة الأمريكية فيما بعد. وكان هدفها إقامة دولة عربية مستقلة وإنهاء الحكم العثماني.

(١) انظر مادة وسريا، تأليف لامنس، أمّتها وزاد عليها الأستاذ فكرت إيشيل طان في دائرة المعارف الإسلامية - الترجمة التركية المجلد ١١ ص ٥١ - ٦٦.

ولم يقتصر النشاط الأوروبي في إثارة الانفصال العربي عن الدولة العثمانية على المدارس الأجنبية، وبعثات التنصير ومدارسها فقط، بل كانت «المحافل الماسونية» وسيلةً فاعلة تعمل في هذا السبيل، و«عمل العرب النصارى الذين أرادوا وحدة العمل مع العرب المسلمين على تنظيم إخوانهم في العرق والقومية من المسلمين في المحافل الماسونية بعدة طرق»^(١).

وبمقتضى هذه السياسة، قامت إنكلترا بنشاطٍ فائق الترتيب والتنظيم في سبيل خروج الحجاز والجزيرة العربية من أسرة الدولة العثمانية، كما رتبت السياسة البريطانية أمرَ تبعية الإشراف لها بعد أن كانوا مرتبطين بالخلافة الإسلامية، ودخول منطقة الخليج دائرة النفوذ البريطاني واحتلال عدن.

وبلغ النشاط الإنكليزي في نشر النفوذ البريطاني عن طريق المدارس الأجنبية، حدًّا فاق فرنسا، التي بدأت في هذا الميدان نشاطها مبكرًا. وأكثر إنكلترا من هذه المدارس حتى إنها افتتحت لها مدارس في القرى النائية، ولا سيما بين الدروز.

وانتشر النشاط القومي العربي المرافق للعداء للدولة العثمانية في مصر وغيرها من البلدان العربية، بمعنى: أنه خرج من دائرة بلاد الشام إلى سائر المنطقة العربية.

(١) ميم كمال، المرجع السابق ص ٩٩

بناءً على هذا، حدّ السلطان عبد الحميد من نشاط المحافل الماسونية، بإحكام الرقابة على تحرّك الماسونيين، وإن لم يتمكّن من حدّ نشاط المدارس الأجنبية بنفس القدر. وعمل على الإفادة من دعوته إلى الجامعة الإسلامية بتكثيف الدّعاية إلى اتحاد المسلمين وتعاونهم ضدّ الدول الأوروبية. ويدخل في هذا النشاط بالطبع، خط سكة حديد الحجاز والحركة العمرانية الشاملة في البلاد والعناية بدور العبادة أي المساجد، والاهتمام بالزيارات المتبادلة لمشايخ المسلمين في مختلف بلدانهم. وقرب إليه شخصيات عربية هامة.

وفي تقرير للسفير الإنكليزي في استانبول روسبري عام ١٨٨٩م إلى بلاده يوضّح فيه أنّ السلطان عبد الحميد قد اتّخذ وسائل للإنعاش الاقتصادي والتعمير في البلدان العربية.



قام السلطان عبد الحميد بمنع النشاط الصهيوني في فلسطين، وقام بكلّ التدابير الممكنة في المحافظة على البلاد، ولم ينسَ اتّخاذ التدابير الشديدة من أجل ألا يقع العرب في قبضة البلدان الغربية مثلما فعل في اليمن.

«إنَّ السُّلطان عبد الحميد- بما اتخذهُ من إجراءات كثيرة- قد خنقَ الفكرة القومية العربية، وقد كانت ما تزال في بطن أمها. وكان العرب طوال فترة حكمه قد ارتبطوا به بصدق وإخلاص».

٨- تحريضُ بريطانيا للأكراد ضدَّ الدولة العثمانية، وموقف السُّلطان عبد الحميد:

بدأت إنكلترا في الربع الأول من القرن التاسع عشر سياسةَ تحريض الأكراد ضدَّ الدولة العثمانية، بهدف إيجاد عداً عثمانياً- كردي من ناحية، وانفصال الأكراد بدولة تُقتطع من الدولة العثمانية من ناحية أخرى.

وبقيام شركة «الهند البريطانية» زادَ اهتمام الإنكليز بالعراق، وكان العراق قطعةً من الوطن العثماني، وأرسلت بريطانيا «أشخاصاً» بهدف «خلق حركةٍ بين الأكراد». وعقب وصولهم إلى بغداد أخذوا في القيام بجولةٍ بين العشائر الكردية. كما قام «كوهون» الإنكليزي بمحاولاتٍ لإقناع الأكراد بالتعاون مع الإنكليز في سبيل استقلالهم. وتعدّدت زياراتُ العُملاء من الإنكليز إلى المناطق الكردية في محاولةٍ لتوحيد العشائر الكردية ضدَّ الدولة العثمانية.

وبالطبع، كان للإنكليز مصالحٌ استراتيجية في منطقة الموصل، ولهذا اتّصلوا بالأكراد، كما أنّ قيام دولة كردية كان في صالح بريطانيا، على اعتبار أنّ قيام مثل هذه الدولة منفصلةً عن الدولة العثمانية سيكون

«منطقة عزل» تمنع روسيا من الوصول إلى الخليج العربي والمياه الدافئة.

وأمام هذا التحريض الإنكليزي للعشائر الكردية، قام السلطان عبد الحميد بعمل إجراءات لمنع هذا، منها موقفه المتصلّب ضدّ قيام دولة أرمنية تقتطع من أراضي الدولة، وبذلك شعر الأكراد -المقيمون في نفس المنطقة- بالأمان. كما أنّه قام بحماية المواطنين العثمانيين الأكراد من هجمات الأرمن الدمويّة ضدّهم. وأرسل إلى شرق الأناضول - حيث يقيم الأكراد- وفوداً من علماء المسلمين للنصح والإرشاد والدعوة إلى التساند الديني الإسلامي. وأدّت هذه الوفود دورها في إيقاظ الأكراد تجاه الأطماع الغربية. كما اتخذ السلطان عبد الحميد إجراءات يضمن بها ارتباط أمراء الأكراد به وبالدولة، وأسّس الوحدات العسكرية الحميدية في شرق الأناضول من الأكراد؛ للوقوف أمام الاعتداءات الأرمنية^(١).

(١) قوجه باش صفحات ١٧٢ و ١١٢ و ١٧٦ و ٢١٠ و ٢٠٩.